

انتقد الموقف البلغاري والأوروبي والأمريكي بخصوص ترحيل النواب من بلغاريا

د. دويك: الفعاليات التضامنية شعبيا وفصائليا لا ترقى لمستوى تضحيات الأسرى

البلغارية ضد إخوة ضيوف على بلد الأصل أن يحترموا فيه الاحترام اللازم، لكنني أعرف مدى وحجم الضغوط التي تأتي من قوى عربية وأجنبية ومن الاحتلال على هذه الدول، وجُل خوفهم هو أن يتمدد العمل الاسلامي الى الخارج وبالذات الى القارة الأوروبية.

ولفت دويك إلى أن الدول الأوروبية التي تتعامل مع أطراف القضية الفلسطينية لها مواقف متباينة وتخضع لضغوط متعددة ومن الصعب أن توضع أوروبا كلها في حزمة واحدة، مشيراً إلى وجود قوى مؤيدة لحقوق البرلمانيين الفلسطينيين حتى داخل البرلمان الأوروبي.

وأضاف أن البعع الأمريكي لا يزال يلوح دائماً ببعصاه في وجه القوى الأوروبية التي لم تعد مستقلة في قراراتها وتضع فيها قضايا الحق والعدل أمام المصالح السياسية.

بين الموت والحياة، لا حياة حقيقية ولا موت حقيقياً، إدراكاً منها لخطورة النتائج المترتبة على استشهاد أي أسير في السجون.

وفي تعليقه على ترحيل الأمن البلغاري لنواب كتلة التغيير والاصلاح من العاصمة صوفيا قبل أيام، قال دويك: "في تقديري أن هناك قوى عربية ودولية لا تريد لجماهير الحركة الإسلامية أن تنعم بنجاحات واختراقات دبلوماسية كبيرة، ولذلك كان هذا الإجراء التعسفي من قبل قوى الأمن



د. عزيز دويك

عن كرامة الشعب الفلسطيني، مشدداً على أن الجهود والمشاركة الجماهيرية والفصائلية ينبغي أن تكون على قدر تضحيات الأسرى.

وحذر دويك دولة الاحتلال من المساس بحياة الأسرى المضربين، مؤكداً أنه في حال استشهاد أي أسير في سجون الاحتلال، فإن العواقب ستكون وخيمة، وأن الشعب الفلسطيني لديه وسائله الخاصة التي يدافع بها عن أبنائه البررة.

وأضاف: "في تقديري أن إسرائيل ستحرص على إبقاء هؤلاء الأسرى

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي أن حجم المشاركة في فعاليات نصرته الأسرى لا تزال دون المستوى المطلوب، ولا توازي بحال حجم المعاناة التي يدفعها أسرانا بعامه والأسرى المحررين بخاصة والمضربين عن الطعام بصورة أخص.

وأوضح دويك في حوار مع "البرلمان" أن هناك حراك جماهيري ملفت ولكنه دون المستوى المطلوب، مشدداً على أن الأسرى يتعشمون ووقوف الشعب الفلسطيني بأسره وراء هؤلاء الذين يحاربون بأمعانهم الخاوية الاحتلال البغيض.

وأعرب دويك عن استغرابه لكون الحشود الانتخابية والفصائلية أكبر بكثير من حشود الجماهير التي خرجت نصرته للأسرى الذين يعتبرون رأس الحربة في الدفاع

خلال مشاركته في الاعتصام التضامني مع الأسرى المضربين أمام مقر الأمم المتحدة

د. بحري يدعو لانتفاضة ثالثة ويطالب الراعي المصري والحقوقيين والمنظمات الدولية بتحمل مسؤولياتهم إزاء جرائم الاحتلال بحق الأسرى



ناشد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أهلنا في الضفة الغربية المحتلة بتفجير انتفاضة ثالثة تآكل الأخضر واليابس، داعياً إياهم للخروج والتعبير والانتفاض للتعبير عن إرادة الشعب الفلسطيني برفض كل ممارسات الاحتلال الإجرامية وعلى رأسها جرائمه بحق الأسرى.

الانتفاضة القادمة

وأكد بحر خلال كلمة له خلال الاعتصام التضامني مع الأسرى المضربين عن الطعام أمام مقر الأمم المتحدة بمدينة غزة أن الانتفاضة الثالثة القادمة لدر الاحتلال وهي أسرع بكثير مما يتصوره قادة الاحتلال، داعياً في الوقت نفسه الراعي المصري لصفقة وفاء الأحرار لإلزام الاحتلال ببنود صفقة التبادل.

استهجان للصمت العربي والدولي

ووجه بحر التحية للأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، مبدياً استهجانه للصمت العربي والدولي تجاه قضية الأسرى وبالذات الأسرى المضربين عن الطعام الذي يتعرضون للموت البطيء على أيدي الاحتلال، مضيفاً: «حتى هذه اللحظة لم يصل إلينا سوى بيانات الشجب والاستنكار والبيانات والمؤتمرات والخطط، ولم نر على أرض الواقع أي عمل ملموس، صحيح أن المؤتمرات والبيانات كثرت ولكنها ليست الحل وهي ليست العمل المطلوب في هذه المرحلة».

أين العالم؟!

وتساءل: «ماذا يقول العالم في العيساوي الذي انتقل الى مستشفى سوروكا بعد مواصلته لمسيره أطول إضراب في التاريخ؟ وماذا يقول العالم أيضاً للأسير المناضل ميسرة أبو حمديّة؟ وماذا نقول يا عرب ويا مسلمون ويا قادة الأمة لأيمّن شروانة، ماذا نقول لهؤلاء الذين وهبوا أنفسهم وضحو بأجسادهم ليحصلوا على الحرية والكرامة؟ ماذا نقول لضار

الأسرى المضربين، مضيفاً: «نعلن للعالم كله أن الشعب الفلسطيني برجاله ونساءه وأطفاله وفصائله المقاومة وراء الأسرى الأبطال، ويدعمون صمودهم في وجه العدو الصهيوني».

مسؤولية الحقوقيين والمنظمات الدولية

وطالب النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الحقوقيين والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بالوقوف عند مسؤولياتهم، والعمل على تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان الخاصة بالأسرى، ووقف انتهاك دولة الاحتلال للقانون الدولي.

التي حررت الأسرى في صفقة وفاء الأحرار لن تسمح للاحتلال بتطبيقه.

دعوة مصر للتدخل

وطالب بحر الراعي المصري لصفقة وفاء الأحرار أن يقوم بواجبه نحو الأسرى المعاد اختطافهم، وإلزام العدو الصهيوني بتطبيق بنود الاتفاق فيما يتعلق بعدم اعتقال الأسرى المحررين في الصفقة، ووقف العزل الانفرادي.

الاحتلال يتحمل المسؤولية

وحمل بحر الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة

أبو سيسي الذي قضى أكثر من ثلاث سنوات في العزل الانفرادي؟ ماذا نقول للمرأة الفلسطينية التي ذهبت لزيارة زوجها واعتقلها الاحتلال أمام سمع وبصر العالم، ماذا نقول لهؤلاء يا قادة الأمة العربية والإسلامية؟».

قانون مجرم

ووصف بحر القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي والقاضي بالسماح للجهات الأمنية بإعادة اعتقال المحررين ضمن صفقة وفاء الأحرار بالمجرم والمخادع، مؤكداً أن فصائل المقاومة الفلسطينية



إساءة مقصودة لنواب يتمتعون بالحصانة البرلمانية ومشمولين بحماية الاتفاقيات والمواثيق الدولية

المجلس التشريعي يدعو الحكومة البلغارية للاعتذار الفوري عن حماقتها بحق الوفد البرلماني الفلسطيني الزائر لبلغاريا

عبر دعوة رسمية من مؤسسة بلغارية دولية بموافقة الحكومة البلغارية ذاتها، مشير إلى أن ذلك يثير مخاوف جديّة من أن يلقي بظلاله السلبية على مستقبل العلاقات الفلسطينية - البلغارية. ودعا بحر باسم المجلس التشريعي الفلسطيني الحكومة البلغارية إلى الاعتذار الفوري عن الإساءة المقصودة لنواب الشريعة الفلسطينية المشمولين بالحصانة البرلمانية والثقة الشعبية والدستورية الفلسطينية وحماية الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وإعادة النظر في سلوكها السياسي المتواطئ مع الاحتلال الصهيوني.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني قيام الأمن البلغاري بافتحام مقر إقامة الوفد البرلماني الفلسطيني الزائر لبلغاريا صباح اليوم وإجباره على مغادرة البلاد فوراً. وعد بحر في بيان صحفي الجمعة (١٥-٢٠) قيام الحكومة البلغارية بهذا الإجراء حماقة وتصرفاً سياسياً غير مسئول يشكل رضحاً سافراً للضغط الصهيونية وإهانة بالغة للشعب الفلسطيني. وأكد بحر أن الحكومة البلغارية خانت واجباتها التي تملي عليها احترام ضيوفها المنتخبين الذين يزورون بلغاريا بصورة شرعية

المجلس التشريعي يستقبل وفداً تضامنياً دنماركياً



على حسن الاستقبال، ولفت إلى أن الوفد المتضامن يشارك فيه متضامنين من عدة جنسيات عربية من مصر ولبنان وفلسطين، بالإضافة إلى تركيا، وقال: "يسرنا القدوم إلى أرض العزة فلسطين، وإلى هذه القطعة المحررة من ثرى الوطن، لقد جننا نبارك لكم صمودكم وانتصاركم، ويسرنا التواجد في رمز الشريعة الفلسطينية المتمسكة بالثوابت والرافضة للتفريط، جنّا في هذا الوفد لنقدم بعض العون والمساندة لأهل غزة، وافتتاح بعض المشاريع الصغيرة التي تعزز من صمود الشعب الفلسطيني". وأضاف: "نحن كعرب مقيمين في أوروبا نحاول توعية الرأي العام الأوروبي بالقضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في أرضه ومقدساته، وانتهاكات دولة الاحتلال الاسرائيلي للقانون الدولي، وارتكابها جرائم ضد الإنسانية دون محاسبة ولا رقابة، وبإذن الله لقد نجحنا في تغيير الصورة التي رسمتها دولة الاحتلال، واليوم لدينا رأي عام مناصر للقضية الفلسطينية في جميع أنحاء أوروبا، لكن تبقى الحكومات الأوروبية خاضعة وصامتة بسبب ضغوط اللوبي الصهيوني، ونحن نراهن على قوة الرأي العام الشعبي الأوروبي، وبإذن الله القضية الفلسطينية تجلب الكثير من المناصرين يوماً بعد يوم".

وشكر بحر المتضامن التركي شيخ علي المرافق للوفد، والذي باع بيته بمبلغ أربعين ألف يورو وتبرع بها لأهل غزة، وقد شارك سابقاً في مؤتمر العودة بالتبرع بمبلغ ٢٥ ألف دولار لترميم بيت فلسطيني في مدينة القدس المحتلة، وله مواقف وطنية مشرفة تجاه الشعب الفلسطيني. وفي نهاية اللقاء قدم بحر درعاً تقديرياً عبارة عن مجسم لخارطة فلسطين للوفد المتضامن تكريماً لمواقفه ودعمه المتواصل لأهل فلسطين والقضية الفلسطينية.

استقبل نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وفداً تضامنياً دنماركياً، بمشركة النواب: سالم سلامة وعاطف عدوان وعبد الرحمن الجمل ومحمد شهاب. ورحب بحر بأعضاء الوفد في رحاب المجلس التشريعي تحت قبة البرلمان، وفي ظل انتصار إرادة المقاومة الفلسطينية في المعركة الأخيرة "حجارة السجيل" ضد الاحتلال الصهيوني، مؤكداً بأن غزة الجهاد والمقاومة هي أقوى وأقدر على الصمود في ظل التفاف الوفود المتضامنة من الأمة العربية والإسلامية وجميع أنحاء العالم. وأكد أن المقاومة الفلسطينية اليوم بفضل تضحيات الشعب الفلسطيني والإرادة الصلبة للمرابطين والاستشهاديين الذين يعملون من أجل التحرير، أقوى وأصلب وأقدر على الصمود وفرض معادلة جديدة لم تعرفها الأمة العربية لسنوات، مضيفاً: "نحن كالسهم في قيادة الأمة، نتقدم إلى الأمام ولا نرجع إلى الخلف، وسندعم أمواتنا وبيوتنا وأولادنا وأنفسنا في سبيل تحرير فلسطين والقدس والمسجد الأقصى المبارك، ولن نتراجع قيد أنملة، هذا ما كتبه الله لنا واصطفانا من أجله".

وأشار بحر خلال لقائه بالوفد إلى الانتهاكات التي قام بها الاحتلال الصهيوني بحق المجلس التشريعي الفلسطيني خلال مسيرته منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، مسلطاً الضوء على قصف طائرات الاحتلال لمقر المجلس التشريعي الفلسطيني في حرب الفرقان، واستهداف بيوت نواب الشعب الفلسطينيين، بالإضافة لاغتيال النائب سعيد صيام وعشرة من أفراد عائلته، والممارسات التي ينتهجها الاحتلال في الضفة الغربية باعتقال نواب المجلس التشريعي لسنوات، دون محاسبة أو مساءلة من قبل المجتمع الدولي الذي يدعي احترامه للديمقراطية.

بدوره شكر نائب رئيس الوفد رضوان منصور المجلس التشريعي

النائب عبد الجواد يدعو لجنة

الانتخابات لتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات المقبلة

النواب والموظفين الذين يعملون معهم، واستمرار اعتقال واستدعاء العديد منهم، والتحقيق معهم عن عمل النواب ونشاطهم الاجتماعي والإعلامي والسياسي، واستمرار مصادرة الأموال العامة والخاصة، ومنها أموال تسم مصادرتها على خلفية الانتخابات السابقة، واستمرار ملاحقة المواطنين في لقمة عيشهم ومنعهم من التوظيف في الوظائف العمومية مثلاً بسبب موقفهم من الانتخابات السابقة، وقيام الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بإجبار الآلاف من المواطنين الذين عملوا

في الدعاية الانتخابية عام ٢٠٠٦ مع التغيير والإصلاح على التوقيع على تعهد مكتوب بعدم العمل في أي دعاية انتخابية في المستقبل، والأوضاع المؤسفة للقضاء الفلسطيني في الضفة الغربية، وعدم احترام قرارات المحكمة العليا من قبل الأجهزة الأمنية بشكل خاص. وطالب عبد الجواد لجنة الانتخابات أن يترافق اهتمامها الكبير بموضوع تحديث جداول الناخبين بالاهتمام الحقيقي والفاعل بموضوع ضمان نزاهة الانتخابات وتهيئة الأجواء لها وأن تعلن ذلك أمام الجميع، وأن تجعل ذلك شرطاً لعقد الانتخابات، فبدون ذلك لن تكون هناك انتخابات نزيهة وشفافة في بلادنا على حد قوله.



أبرق النائب عن محافظة سلفيت د. ناصر عبد الجواد برسالة للجنة الانتخابات المركزية دعائها فيها لتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات المقبلة.

وأكد عبد الجواد خلال رسالته على أهمية إجراء هذه الانتخابات في أجواء وظروف مناسبة تعبر عن ضمير الشعب الفلسطيني، وتمثل إرادته الحقيقية وتوجهاته، كي تبقى التجربة الفلسطينية في هذا المجال رائدة، خاصة وأن الجميع يعلم أن إجراء الانتخابات في ظل ظروف غير مهيأة لن تحل المشكلة

القائمة، بل قد تزيد الأوضاع الداخلية تعقيداً، وقد يتكرس الانقسام الفلسطيني أكثر وأكثر، وقد ينتج عنها ما لا يحمد عقباه.

وشدد عبد الجواد خلال رسالته على استمرار العديد من الممارسات التي لازالت تهدد نجاح العملية الانتخابية، مطالباً لجنة الانتخابات بالتنبيه لها والسعي لحلها قبل اقتراب موعد العملية الانتخابية، ومنها استمرار الاعتقالات السياسية والاستدعاءات اليومية، واستمرار ملاحقة النواب والقيادات السياسية المحسوبة على الحركة الإسلامية وإحصاء الأنفاس عليهم، واستمرار ملاحقة كل من يحتك بهم أو يقابلهم أو يزورهم أو يركب سيارتهم، واستمرار ملاحقة مدراء مكاتب

خلال محاضرة حول آخر المستجدات السياسية

د. بحر: مصرون على إنجاز المصالحة وسنقدم كل ما نستطيع لإنجاحها



الوفاق الوطني ونعيد اللحمة لشقي الوطن العزيز بإذن الله.

وفي إطار الاجراءات المتخذة لدعم ملف المصالحة أشاد بحر بكافة القرارات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة بغزة ومنها إقامة مهرجان انطلاق فتح والإفراج عن بعض المسجونين والمحسوبين على حركة فتح، مشيداً بالعضو عن العشرات من كواد فتح المقيمين خارج غزة منذ أحداث الانقسام في صيف عام ٢٠٠٧م، معتبراً هذه الاجراءات بمثابة دعم لمسيرة قطار المصالحة، معرباً عن أمله بأن تقوم فتح بإجراءات مماثلة وخاصة بملف الحريات وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بالضفة.

وشدد بحر على أن المجلس التشريعي يقوم بواجبه كاملاً سواء بسن القوانين وإقرار الموازنة العامة فيما تبذل كافة لجان المجلس جهوداً جبارة للمراقبة على أداء السلطة التنفيذية وقراراتها على الأرض وخاصة تلك القرارات التي تتصل بالتخفيف من معاناة المواطنين، وأضاف: «نحن نمارس دورنا بشكل حقيقي وفاعل والتشريعي يقوم بكل ما يجب أن يقوم به، وفي ذات الوقت يدعم المصالحة بكل السبل والوسائل».

ودعما بحر في نهاية اللقاء كافة الفصائل والقوى الفلسطينية العاملة لصياغة خطة وطنية استراتيجية لتوحيد الشعب الفلسطيني والسير باتجاه تحرير كامل فلسطين تماشياً مع المستجدات السياسية على الساحة العربية وخاصة في دول الربيع العربي، منوهاً إلى أن تلك المستجدات تعتبر عاملاً إيجابياً داعماً للقضية والشعب الفلسطيني.

شارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في محاضرة نظمتها هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بمحافظة خان يونس وحضرها المئات من الضباط ومنتسبي الأجهزة الأمنية العاملين بوزارة الداخلية بجنوب قطاع غزة، وذلك بحضور النائب د. يونس الأسطل ولضيف من الوجاء والمسؤولين بالمدينة. وأشاد بحر بمستوى العاملين بالأجهزة الأمنية وجهودهم الرامية لحفظ الأمن، وعبر عن فخره الشديد بحمايتهم للوطن والمواطن الفلسطيني الذي يعيش حالة من الاستقرار الأمني في قطاع غزة بفضل جهود العاملين بمختلف الأجهزة الأمنية وعلى رأسها الشرطة الفلسطينية التي تسهر على راحة المواطن وأمنه، مشدداً على أن الشرطة الفلسطينية تحظى باحترام المواطن الفلسطيني بغزة وهذا الأمر ظهر جلياً في آخر استطلاع للرأي نفذه مركز دراسات مختص.

ونوه بحر إلى أنه سيتم إعادة صياغة الأجهزة الأمنية وتوحيدها على عقيدة أمنية وطنية واحدة تقوم على أساس تحريم التعاون الأمني بالإضافة لشريعة المقاومة وحق شعبنا بمقاومة الاحتلال بكافة الوسائل المتاحة طالما أنه قائم على أرضنا باعتبار ذلك حق مكفول بموجب كافة الشرائع والقوانين والمواثيق الدولية.

وتناول بحر آخر التطورات على الساحة السياسية الفلسطينية وخاصة ملف المصالحة قائلاً: «نحن مع المصالحة قلباً وقالباً وسنسعى لتحقيقها مهما كلفنا الأمر وسنقدم من أجل انجاحها كل ما يمكن تقديمه، وسنبقى مصرين على ذلك إلى أن نصل إلى لحظة يتم فيها تحقيق

نواب سلفيت يستكرون حملة

الاختطاف السياسي والاعتداء على مواطني المحافظة

أصيب بجلطة في رجله اليمنى نقل على إثرها إلى المستشفى. واستغرب النائبان هذه الحملة من الاختطافات والاستدعاءات التي تجري هذه الأيام في الضفة، دون أي مبرر.

وتساءل النائبان عن الصلة بين هذه الانتهاكات وبين ما يجري من جولات حوار في القاهرة لإتمام المصالحة، مؤكداً على دعوتهم إلى تهيئة الأجواء والظروف لنجاح مسيرة المصالحة والتوافق الوطني.

استنكر النائبان عن محافظة سلفيت، د. عمر عبد الرازق ود. ناصر عبد الجواد، اختطاف عناصر من جهاز الأمن الوقائي للمواطن (عمار عبد الرحمن اشتية) من مكان عمله في إحدى ورش البناء في سلفيت، والاعتداء عليه بالضرب المبرح، وجره على الأرض رغم إصابته السابقة، ثم نقله إلى مقر الجهاز في رام الله للتحقيق، ولا زال رهن الاختطاف حتى الآن. كما أدان النائبان اعتقال المواطن (محمد طالب حرب)، من قرية اسكاكا رغم إصابته بكسر في رجله، وأثناء احتجازه في ظروف صعبة في الزنازين

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

نواب الشرعية .. إرادة قوية وعزيمة فولاذية

حين يتعلق الأمر باختبار القيم الأخلاقية والمبادئ الديمقراطية والأصول الدستورية فإن الاحتلال الصهيوني يسقط بجدارة ومعه كل الازدواجيات السياسية والعصبيات الحزبية المناوئة لحرية الأمم وإرادة الشعوب.

ما جرى بحق نواب الشرعية الفلسطينية الذين زاروا بلغاريا مؤخرا برئاسة النائب اسماعيل الأشقر وعضوية النائبين صلاح البردويل ومشير المصري، وإقدام الحكومة البلغارية على ترحيلهم بصورة همجية منافية للحصانة البرلمانية التي يتمتعون بها ولكل الأعراف والتقاليد الدبلوماسية، يشكل دليلا صارخا على مدى وقاحة وعريضة الاحتلال الصهيوني ومدى نفوذه وتأثيره الواسع على الساحة السياسية الأوروبية الرسمية.

لا يبدو الاحتلال مرتاحا لمثل هذه الزيارات التي تفتح كوة في الجدار السميك الذي بناه الكيان الصهيوني على امتداد القارة الأوروبية، وتعرض الرواية الصهيونية التي تغطي مساحة أوروبا لخطر التراجع والتشكيك.

نستطيع أن نتفهم موقف الاحتلال من الزيارة، فالصهيانية يبقون أعداءنا أولا وأخيرا، وما ركب نوابنا البر والبحر إلا بهدف فضحهم وتجريمهم وكشف عوراتهم والانتصار لحقوق شعبنا التي يبتلعونها صباح مساء، إلا أننا لا يمكن أن نتفهم بعض الأصوات الفلسطينية النشاز التي أثرت تغليب الانتماء الحزبي الضيق، والانسلاخ عن كل بعد وطني وقيمي وأخلاقي، بما يتقاطع تماما مع أهداف ومصالح الاحتلال الصهيوني.

ما الذي يجبر البعض على الطعن في أهداف زيارة الوفد البرلماني الفلسطيني الذي وضع ضمن صدارة أجندته عرض الرواية الفلسطينية الحقيقية في مواجهة الرواية الصهيونية المزيفة التي تستهدف تشويه وطمس حقوقنا الفلسطينية المشروعة؟! لقد سادت الساحة الفلسطينية أجواء من النقد والإدانة للسلوك البلغاري

الأحمق المدفوع صهيونيا، ومن بينها موقف السيد سليم الزعنون «أبو الأدب» رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والعديد من المواقف الوطنية الأخرى، غير أن سلوك وتصريحات البعض بدت عسيرة على الفهم، وخاصة عندما يتعلق الأمر بنواب منتخبين يمثلون الشرعية الأولى والأهم ضمن مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وفي ظل أجواء الحوارات الوطنية التي تظلل شعبنا بظلالها الوارفة ويأمل منها الخير الكثير.

من زاوية أخرى، فإن الاتحاد الأوروبي يتمتع المساومة المكشوفة والابتزاز المفضوح حين يضع حركة حماس التي فازت في عملية انتخابية راقية شهد العالم كله بنزاهتها على قائمة المنظمات الإرهابية، ويمنع نوابها المنتخبين ديمقراطيا من دخول أي دولة أوروبية للتواصل مع المنظمات الدولية وشرح الرواية الفلسطينية الصحيحة في مواجهة الأراجيف والأباطيل الصهيونية.

ما يجعل الاتحاد الأوروبي محل نقمة وسخط وإدانة أن الكثير من الدول الأوروبية المنضوية تحت إطار الاتحاد الأوروبي تجري حوارات غير علنية مع حركة حماس، وتستمتع إلى مواقفها وسياساتها، في الوقت الذي تكشر فيه عن أنيابها وتمارس مواقف عنترية وغير أخلاقية في العلن وأمام وسائل الإعلام!

النفاق والازدواجية الأوروبية ليست جديدة على الموقف الأوروبي الرسمي، فالاتحاد الأوروبي يصير على إلحاق مواقفه وسياساته ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية بالموقف الأمريكي، ويجعل من الموقف الأوروبي تابعا ذليلا للموقف الأمريكي، وينأى بنفسه عن لعب أي دور مركزي ذو فاعلية في طرح مواقف سياسية متوازنة تسهم في إحقاق الحق الفلسطيني وتبتعد عن الانحياز التقليدي الأعمى للاحتلال الصهيوني.

زيارة بلغاريا فضحت زيف بعض أدعاءات الوطنية كما فضحت زيف الموقف الأوروبي، وكشفت مدى حاجتنا إلى إعادة صوغ وبناء قيمنا ومفاهيمنا الوطنية التي تعرضت للطعن والتمزيق من البعض، بموازاة الحاجة إلى استنهاض القدرات والإمكانات الفلسطينية والعربية والإسلامية من أجل إحداث اختراقات جوهرية على الساحة الأوروبية ومحاصرة الرواية الصهيونية دوليا. الاحتلال لم يعد قويا ونافذا كما كان سابقا، إذ أن صورته النمطية تعرضت كثيرا للتشويه والاهتزاز خلال الفترة الأخيرة بفعل الجرائم المقترفة في طول وعرض الوطن، ولم تعد روايته مسلما بها دون نقاش، ما يفرض علينا كفلسطينيين إعادة تحشيد قوانا وطاقاتنا الذاتية من أجل تفعيل الطاقات العربية والإسلامية والطاقات الصديقة في العالم كله بغية تحجيم التغلغل الصهيوني الإعلامي وعزل الرواية الصهيونية في أوساط الرأي العام العالمي. الرواية الصهيونية ليست قدرا مفروضا على الساحة الدولية، وكل ما تجترحه الدبلوماسية البرلمانية يشكل جهودا تراكمية مؤثرة سوف تثمر وتحقق نتائجها المرجوة خلال المرحلة القادمة بإذن الله.

النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي في حوار مع (البرلمان):

إصلاح تشريعات المنظومة

القضائية يتصدر أولوياتنا التشريعية للمرحلة المقبلة

عن أولويات السياسة التشريعية للجنة، وأبرز القوانين المنوي إنجازها خلال العام الجاري، ودور المجلس التشريعي ومصير القوانين في ظل مرحلة المصالحة الوطنية، وقضايا أخرى، عبر سطور هذا الحوار.

وضعت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي خطتها الجديدة للعام 2013م. (البرلمان) التقت النائب المستشار محمد فرج الغول رئيس اللجنة وسأئلته

القوانين التي أقرها «التشريعي» خلال الفترة السابقة صحيحة قانونيا

مثل التهيئة المالية والكوادر البشرية.

ما القوانين التي تستكملون إنجازها اليوم بالقرارات النهائية؟

توجد على أجندة المجلس التشريعي العديد من القوانين التي اجتازت القراءة الأولى وتنتظر الفصل بها وإقرارها نهائياً بالقراءة الثانية، مثل: مشروع قانون التجارة. مشروع قانون الجمارك. مشروع قانون تنظيم المهن الصحية. مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية. مشروع قانون البريد. مشروع قانون العقوبات. مشروع قانون معدل الإجراءات الجزائية، مشروع قانون معدل لقانون السلطة القضائية... إلخ.

ما الخطوة الأولى التي ستقومون بها في اللجنة القانونية للمجلس التشريعي بعد عودة المجلس للانعقاد حال تم إنجاز ملفات المصالحة الوطنية.. وهل تقع مراجعة القرارات والراسيم التي أصدرها الرئيس ضمن أجندتكم القادمة؟

إن مراجعة القرارات بقانون التي صدرت عن الرئيس هي استحقاق دستوري نصت عليه المادة (٤٣) من القانون الأساسي بوجوب عرضها على المجلس التشريعي وإلا زال ما كان لها من قوة القانون وإذا لم يقرها المجلس تصبح كأنها لم تكن وبالتالي هذا الأمر لم تحد عنه البرلمانات. وعليه قام المجلس التشريعي بمراجعة لمعظم القرارات بقانون التي أصدرها أبو مازن وتسمّ إلغاؤها حسب القانون لأنها تعارضت مع المادة ٤٣ أنفة الذكر. وعند المصالحة يمكن عرضها على المجلس التشريعي كمشاريع قوانين لنقاشها وتنقيحها وتعديلها حسب المصلحة الوطنية العليا. وإقرار ما يتم التصويت عليه في المجلس التشريعي والموافقة عليه.

هل تتفقون مع من يقول بأن السياسة تعلق القانون أو أن التوافق الوطني فوق القانون.. ما رؤيتكم حيال هذه القضية؟

لا يمكن للسياسة أن تعلق على القانون بل يجب إخضاع السياسة لنصوص القانون لأن القوانين تصدر باسم الشعب ويُقرها ممثلو الشعب ومن هنا تستمد قوتها وإلزاميتها لمبدأ سيادة القانون.

هل تعتقد أن القوانين التي أقرها المجلس التشريعي خلال الفترة السابقة صحيحة من الناحية القانونية (الموضوعية والإجرائية)، وقد قامت اللجنة بإصدار العديد من المذكرات القانونية المدعمة بالأسانيد الدستورية والقانونية للرد على المشككين بهذه القوانين، أما عن مستقبل هذه القوانين من الناحية السياسية قد فضي التفاهات السياسية إلى مبادرات، ونحن بدورنا سندرس كل مبادرة على حده ونُبدى رأينا بها في ضوء القوانين والتشريعات.

هناك دعوات للمجلس التشريعي لمعالجة الخلل القانوني بشأن العقوبات، حيث يصعب على النيابة العامة والجهات المختصة ضبط الوضع الداخلي بسبب قدم القوانين المعمول بها.. هل هناك رؤية لمعالجة هذه القضية وغيرها من القضايا الملحة ضمن سياستكم التشريعية للمرحلة المقبلة؟

بالفعل يُعتبر قانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦م من أهم القوانين السارية في قطاع غزة. وقد مضى على سريانه ما يُناهز السبعين سنة. ظهرت خلالها العديد من المستجدات في شتى المجالات وتطورت الأنماط الإجرامية مثل جرائم الحاسب الآلي والالكترونيات والجرائم البيئية والجرائم الدولية والالكترونية والطبية والمهنية وغيرها مما يعجز القانون الحالي عن مواكبتها لاسيما أن القياس محظور في المادة الجزائية ويجب أن يكون التأويل ضيقاً، من ناحية أخرى يحتاج القانون إلى تعديل العديد من المصطلحات التي تعود إلى عهد الانتداب البريطاني وكذلك إلغاء الأحكام التي تخدم السياسة الاستعمارية لتلك الفترة مثل ضالة العقوبات للعديد من الجرائم الهامة في مقابل التشدد في جرائم تمس المندوب السامي.

لوحظ عدم تطبيق بعض القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي، ومن أمثلة ذلك قانون المعابر.. إلام تعزو ذلك؟

نعتقد أن كل القوانين التي تصدر عن المجلس التشريعي يتم تطبيقها. اللهم إلا ما كان منع تطبيقه بقرار سياسي في الضفة الغربية، أما عن قطاع غزة فإننا نعزو البطء في التطبيق للقوانين المنشورة إلى تأخر إصدار اللوائح التنفيذية لهذه القوانين أو أن مجلس الوزراء المسؤول عن تنفيذ القوانين يعكف على إعداد البيئة الملائمة لدخولها حيز النفاذ

هل أنتم متفائلون من الوضع القانوني والتشريعي الفلسطيني خلال المرحلة القادمة؟

بلا شك يعتبر القانون أداة للاستقرار والدليل أن كل الدول التي شهدت الثورات العربية تسعى لفرض الأمن والاستقرار بسن قوانين ومحاسبة الفاسدين بالقوانين واسترداد الأموال المنهوبة بالقوانين. ولا يختلف الأمر لدينا في الواقع الفلسطيني حيث ورت المجتمع الفلسطيني تركة غنية بالتشريعات منذ الخلافة العثمانية ولا يزال يعمل المجلس التشريعي على تقنين الأوضاع وسن التشريعات الجديدة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الأمنية.



النائب / محمد فرج الغول

ما هي أولويات سياستكم التشريعية في المجلس التشريعي خلال العام الحالي؟

وضعت اللجنة القانونية خطة مرحلية في بداية ٢٠١٣م تستهدف إصلاح تشريعات المنظومة القضائية، وهي قانون السلطة القضائية وقانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون التنفيذ وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وكذلك قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات، حيث تستهدف هذه الرؤية مراجعة شاملة لهذه القوانين وإزالة ما يشوبها من أحكام تعيق مصالح الأفراد وجعلها أكثر مواءمة مع التطورات المستحدثة موضوعياً وإجرائياً.

ما القوانين الأكثر إلحاحاً التي تنوون إنجازها خلال العام المقبل؟

قانون العقوبات وقوانين المنظومة القضائية.

هل يمكن للجنة القانونية في المجلس التشريعي طرح مشاريع قوانين ذات علاقة بالوحدة الوطنية والوفاق الوطني خلال المرحلة القادمة في ظل جهود ومساعي المصالحة الوطنية الجارية حالياً؟

بك شك إذا رأت اللجنة أن مثل هذه القوانين ستساهم في تعزيز المصالحة وطني صفحة الانقسام لن تردد في طرحها. وفي هذا السياق استعرضت اللجنة مشاريع قوانين العدالة الانتقالية في الدول العربية التي شهدت ثورات للاستئناس بها والوقوف على المنهج التي اعتمدته المصالحة والتعويضات ومحاسبة الجناة.

ما مصير القوانين التي تم إنجازها في مرحلة الانقسام في ضوء جهود المصالحة المتسارعة؟

كافة القوانين التي أقرها المجلس التشريعي خلال الفترة السابقة صحيحة من الناحية القانونية (الموضوعية والإجرائية)، وقد قامت اللجنة بإصدار العديد من المذكرات القانونية المدعمة بالأسانيد الدستورية والقانونية للرد على المشككين بهذه القوانين، أما عن مستقبل هذه القوانين من الناحية السياسية قد فضي التفاهات السياسية إلى مبادرات، ونحن بدورنا سندرس كل مبادرة على حده ونُبدى رأينا بها في ضوء القوانين والتشريعات.

هناك دعوات للمجلس التشريعي لمعالجة الخلل القانوني بشأن العقوبات، حيث يصعب على النيابة العامة والجهات المختصة ضبط الوضع الداخلي بسبب قدم القوانين المعمول بها.. هل هناك رؤية لمعالجة هذه القضية وغيرها من القضايا الملحة ضمن سياستكم التشريعية للمرحلة المقبلة؟

بالفعل يُعتبر قانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦م من أهم القوانين السارية في قطاع غزة. وقد مضى على سريانه ما يُناهز السبعين سنة. ظهرت خلالها العديد من المستجدات في شتى المجالات وتطورت الأنماط الإجرامية مثل جرائم الحاسب الآلي والالكترونيات والجرائم البيئية والجرائم الدولية والالكترونية والطبية والمهنية وغيرها مما يعجز القانون الحالي عن مواكبتها لاسيما أن القياس محظور في المادة الجزائية ويجب أن يكون التأويل ضيقاً، من ناحية أخرى يحتاج القانون إلى تعديل العديد من المصطلحات التي تعود إلى عهد الانتداب البريطاني وكذلك إلغاء الأحكام التي تخدم السياسة الاستعمارية لتلك الفترة مثل ضالة العقوبات للعديد من الجرائم الهامة في مقابل التشدد في جرائم تمس المندوب السامي.

لوحظ عدم تطبيق بعض القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي، ومن أمثلة ذلك قانون المعابر.. إلام تعزو ذلك؟

نعتقد أن كل القوانين التي تصدر عن المجلس التشريعي يتم تطبيقها. اللهم إلا ما كان منع تطبيقه بقرار سياسي في الضفة الغربية، أما عن قطاع غزة فإننا نعزو البطء في التطبيق للقوانين المنشورة إلى تأخر إصدار اللوائح التنفيذية لهذه القوانين أو أن مجلس الوزراء المسؤول عن تنفيذ القوانين يعكف على إعداد البيئة الملائمة لدخولها حيز النفاذ

الخيارات السياسية والمقاومة والتنسيق الأمني مع الاحتلال

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة لبحث سبل مواجهة

د. بحر يحذر
بالقدس ويدعو
إلى ترجمة الأقر

لبحث سبل مواجهة انتهاكات الاحتلال خلال العام الفائت 2012م إلى تحرك عربي وإسلامي ودولي عاجل لإنقاذ القدس وأهلها الصامدين من مخططات الاحتلال، وتشكيل صندوق شعبي لدعم صمود القدس والمقدسيين.

عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة أدان فيها الانتهاكات الإسرائيلية بحق مدينة القدس وأهلها الصامدين، محذراً من خطورة المخططات التي يمضي بها الاحتلال بحق المدينة المقدسة ومقدساتها. ودعا التشريعي خلال الجلسة التي عقدت الخميس (7-2) وخصصت



وطالب أبو حلبية الحكومة الفلسطينية بضرورة بذل الجهود الحثيثة لدعم مشاريع صمود الشعب الفلسطيني المربط في القدس بتفعيل قانون الصندوق الوطني لدعم القدس، وضرورة التحرك السريع والعاجل على الصعيدين الإقليمي العربي والإسلامي والدولي ومخاطبة المنظمات الدولية لدعم حقوق شعبنا الفلسطيني العادلة وثوابته وفي مقدمتها القدس واللاجئين ومقاومته الباسلة للاحتلال الصهيوني.

كما طالب المؤسسات الأهلية، وأبناء الشعب الفلسطيني بإنشاء صندوق شعبي لدعم صمود أهلنا المقدسيين.

ودعا أبو حلبية الحكومة الفلسطينية إلى ضرورة تفعيل البعد القانوني والقضائي بخصوص القدس المحتلة وذلك من خلال تشكيل لجنة حقوقية من قانونيين فلسطينيين وعرب ومسلمين ودوليين متخصصين من ذوي الخبرة من أجل رصد جرائم الحرب

الصهيونية في القدس المحتلة، وتفعيل هذا البعد في المحاكم والمحافل الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة ومحاكمتهم ومقاضاتهم على جرائم حربهم في القدس.

وطالب أبو حلبية الفصائل الفلسطينية بضرورة العمل على إنجاح المصالحة الفلسطينية وإتمامها، وتوحيد جهودها كافة وتوجيهها للدفاع عن القدس والمسجد الأقصى ونجدة أهلها، كما طالب الفصائل الفلسطينية المتبنية للمقاومة بتفعيل عمل أجهزتها العسكرية ومقاومتها العسكرية في داخل المدينة المقدسة لمواجهة المخططات الصهيونية في المسجد الأقصى المبارك والقدس. ودعا أبو حلبية البرلمانات العربية والإسلامية للتدخل العاجل والسريع لإنقاذ أهلنا في فلسطين بعامّة وفي القدس بخاصة من جرائم الحرب الصهيونية والتي في مقدمتها التهويد الصهيوني المتواصل والسريع للقدس وتهجير أهلنا الصامدين منها وسحب هوياتهم وطمس معالمنا وآثارنا ومقدساتنا الإسلامية والمسيحية والمحاولات المتكررة للمسّ بالمسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمة وقديسته، مطالبا بعقد مؤتمر برلماني في قطاع غزة لدراسة الوضع الراهن في القدس والأقصى والمقدسات، واتخاذ ما يلزم من قرارات لدعم مشاريع صمود أهلنا المقدسيين.

ودعا أبو حلبية العرب والمسلمين إلى نصرّة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك بتقديم الدعم المادي والإعلامي والمعنوي والقانوني والقضائي لمشاريع صمود أهلنا في القدس فيما يتعلق بجرائم الحرب الصهيونية

الهجمة الصهيونية الهمجية والمسعورة على كل ما يمتّ لإسلاميتها وعروبيتها، بهدف سلخها عن هويتها وإرثها الديني والإنساني والتاريخي والحضاري في ظل عجز عربي وإسلامي خاصة على المستوى الرسمي والشعبي.

وشدد أبو حلبية على أن ما تتعرض له هذه المدينة المقدسة ومسجدها الأقصى يمثل جرائم حرب صهيونية حقيقية تستهدف الوجود الفلسطيني فيها وهويتها وثقافتها العربية والإسلامية، والتي طالبت البشر والشجر والحجر، وذلك من خلال الاعتداءات والانتهاكات والتدنيس المستمر للمقدسات وخاصة المسجد الأقصى المبارك، وهدم منازل أهلها المقدسيين ومصادرة أراضيهم وتحويلهم وتهجيرهم من أرضهم وديارهم وعقاراتهم، وخطف وإبعاد قاداتهم وفي مقدمتهم نواب مدينة القدس عن كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني الشيخ محمد أبو طير والشيخ محمد طوطح والأستاذ أحمد عطون والمهندس خالد أبو عرفة وزير شئون القدس في الحكومة الفلسطينية العاشرة، مما يتناقض صراحة مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والشرعية الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات لاهاي الأولى والثانية والبروتوكول الملحق بها واتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات الملحقة بها التي تدعو إلى ضرورة عدم انتهاك حرمة الأماكن المقدسة ودور العبادة، والتي تؤكد على ضرورة الحفاظ على الأوضاع الثقافية والتراثية في أي بلد يتم احتلاله وتكفل رعايتها.

وأجمل أبو حلبية في تقريره حصاد الانتهاكات الصهيونية المتواصلة بحق هذه المدينة المقدسة ومسجدها الأقصى ومقدساتها في العام المنصرم ٢٠١٢م، على صعيد الانتهاكات بحق المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية، مؤكداً أن العدو الصهيوني تمادى في الاعتداء على هذه المقدسات والآثار وسرقته وطمس معالمها وتحويلها زوراً وبهتاناً إلى معالم يهودية، مشيراً إلى أنه تمّ رصد أكثر من (١٤١) انتهاكاً بحق المسجد الأقصى المبارك والمقدسات والمعالم والآثار الإسلامية والمسيحية.

وتطرق أبو حلبية في التقرير إلى الانتهاكات الصهيونية بحق المدينة المقدسة وأهلها وأرضها وعقاراتها ومنازلها على هدم المنازل والمنشآت والاستيلاء عليها وتجريف الأراضي، وتكثيف سرطان النشاط الاستيطاني الصهيوني في القدس، والمحاكمات والاعتقالات في القدس، والاعتداءات بالضرب المبرح وإغلاق المؤسسات فيها، ناهيك عن سنّ القوانين الصهيونية العنصرية لحسم تهويدها وتهجير أهلها.

د. بحر: نداء القمة

واستهل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة بتوجيه التحية للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، وعلى رأسهم الأسير أيمن الشراونة والأسير سامر العيساوي وبقية الأسرى الذين يخوضون معركة الكرامة داخل سجون الاحتلال.

وطالب بحر القادة العرب والمسلمين في إطار اجتماعات القمة الإسلامية الثانية عشر المنعقدة في القاهرة بترجمة الكلام الذي تم الالتزام به خلال الكلمات والاجتماعات في القمة إلى أفعال، ودعم القضية الفلسطينية وفي القلب منها قضية القدس بكافة السبل الممكنة. وأضاف: «نحملكم أمانة القدس وفلسطين، القدس تنادي والشعب يستغيث وامعتصماه، واعرباه، وإسلاماه، سمعنا كلاماً جيداً من رئيس القمة الإسلامية الرئيس المصري محمد مرسي، بالتزامه بدعم أهل غزة المحاصرة، والعمل على وقف الاستيطان»، موجها شكره للأمين العام منظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين احسان أوغلو على دعمه للقضية الفلسطينية.

وأكد بحر أن القدس اليوم تمر بأخطر مراحل التهويد والتهجير، لافتاً إلى تغيير معالمها بالاستيطان الذي يأكل الأراضي الفلسطينية يوماً بعد يوم دون التدخل بمواقف جديّة وحازمة لوقف هذا الاجرام بحق الشعب الفلسطيني، داعياً القمة الإسلامية التدخل الآن بالفعل وليس بالقول مخاطباً إياها: «أنتم السند وأنتم المدد للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة».

تقرير لجنة القدس والأقصى

وتلا د. أحمد أبو حلبية مقرر لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي خلال الجلسة تقريراً عن الانتهاكات الصهيونية في مدينة القدس خلال عام ٢٠١٢م أكد فيه إن مدينة

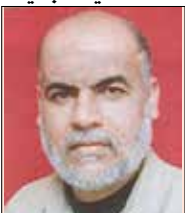
القدس بمسجدها الأقصى ومقدساتها وأرضها ومعالمها وأهلها المقدسيين المسلمين والمسيحيين تتعرض لأخطر وأشدّ مراحل التهويد الصهيوني منذ احتلال غربيها في عام ١٩٤٨م ثم شرقيها عام ١٩٦٧م؛ حيث تشدّ



داخل المدينة المقدسة وحولها وفي محيطها ومقاومتهم الباسلة وصمودهم الأسطوري لتثبيت هؤلاء الأهل الصامدين في عقاراتهم ومنازلهم ومحلاتهم وعلى أرضهم ومقدساتهم، خاصا بالذكر القادة والحكام ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية حيث دعاهم للقيام بالدور المطلوب والمنوط بهم في الدفاع عن قدسنا وأقصانا ومقدساتنا الإسلامية والمسيحية، وتفعيل دورهم في نصرّة أهلنا المقدسيين.

كما طالب المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان في العالم بالعمل الجاد والفاعل لتفعيل القرارات والاتفاقات والمواثيق الدولية التي تنصّ على حماية المقدسات ودور العبادة والممتلكات الخاصة بها وعدم العبث بها أو تدنيسها أو الاعتداء عليها والتي تشكل الحماية القانونية الدولية للأماكن المقدسة.

كما طالب الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م لعقد اجتماع طارئ لبحث الانتهاكات الجسيمة التي يقترفها الاحتلال الصهيوني بحق كل شيء في القدس؛ وذلك إعمالاً لأحكام هذه الاتفاقية التي تؤكد بنصوص صريحة على تعهدات تلك الدول باحترام تلك الاتفاقيات في جميع الظروف والأحوال، وتؤكد على وجوب فرض عقوبات جزائية فعالة تجاه من يقترف أو يأمر باقتراف انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف.



مداخلات النواب

النائب يحيى العبادسة

فقد أكد النائب يحيى العبادسة أن القدس اليوم تحتاج إلى مقاومة فاعلة وحراك على المستوى

والمناهج التعليمية والدبلوماسية البرلمانية في قلب النقاشات

انتهاكات الإسرائيلية لمدينة القدس وأهلها الصامدين

من المخاطر المحدقة
القادة العرب والمسلمين
والإسلام إلى أفعال

تقرير لجنة القدس والأقصى يدعو إلى
تحرك عربي وإسلامي ودولي عاجل لإنقاذ
القدس من المخططات الإسرائيلية

النواب يدعون إلى تشكيل صندوق شعبي لدعم
القدس والمقدسيين، ويناشدون البرلمانات
العربية والإسلامية تحمل مسؤولياتها



المحلي في مدينة القدس والضفة الغربية حتى يلتفت العالم إلى هذه الوضع المعقد والانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال لإلغاء الوجود الفلسطيني في مدينة القدس.

وأضاف: «النهج الذي تسير عليه السلطة الفلسطينية حالياً، وتبني خيار المفاوضات مع دولة الاحتلال ومنع أي جهود للمقاومة بكل أنواعها، هو تواطؤ واضح مع الاحتلال ومساهمة في تهويد القدس وتغول الاستيطان في الضفة الغربية، وما لم تتغير هذه القاعدة وهذه النظرة لدى السلطة الفلسطينية في رام الله، فإن التهويد سوف يبقى قائماً، والتهجير للفلسطينيين والعرب لن يتوقف».

وتساءل النائب العبادسة عن دور الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، عندما اقتحمت قوات الاحتلال قبل أيام مدن الضفة الغربية واعتقلت عدداً من قيادات المقاومة ونواب الشعب الفلسطيني عن كتلة التغيير والإصلاح، موضحاً أن الأجهزة الأمنية أفسحت المجال أمام قوات الاحتلال ولم تحرك ساكناً، فهكذا سلطة متواطئة ومتنازلة لن تحافظ على ثوابت الشعب الفلسطيني ولا على مقدساته حسب قوله.

النائب هدى نعيم



بدورها قالت النائب هدى نعيم إن عملية التهويد للمدينة المقدسة ازدادت بشكل كبير ومنهج في ظل عملية التسوية التي تتبناها السلطة في رام الله كخيار

للقضية الفلسطينية، مؤكدة أن المطلوب الآن هو إعادة النظر في عملية التسوية برمتها، واتخاذ

موقف موحد بتوفير اتفاق سياسي للبدء بكافة أشكال المقاومة السلمية والعسكرية والإعلامية، ورصد الدعم السياسي والمادي والإعلامي لها بمشاركة كل الأطراف العربية والإسلامية.

النائب د. عاطف عدوان

من ناحيته شدد النائب عاطف عدوان على ضرورة تشكيل صندوق شعبي لدعم صمود أهل القدس؛ معللاً ذلك بأن هذا الصندوق لن يرتبط

بالمستوى الرسمي السياسي الذي يتوقف على عدة عوامل، مشيراً إلى أن الأثرية من الصهاينة الآن يتبرعون بملايين الدولارات لشراء البيوت في القدس، ودعم جهود المستوطنين في الاستيطان في القدس وبناء الأحياء السكنية اليهودية، لذلك يجب على الشعوب العربية والإسلامية ممثلة برؤوس أموالها ورجال أعمالها دعم صمود أهالي القدس ووقف الهجمة الصهيونية بحقهم، وتثبيت أصولهم في المدينة المقدسة.

وأضاف: «هناك توجه في المرحلة القادمة بإعادة عملية المفاوضات في ظل زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى المنطقة، وإذا ما عادت المفاوضات فإن ذلك سوف يشكل غطاءً مثالياً لجرائم الاحتلال والتهويد والاستيطان في الضفة الغربية والقدس».

النائب د. يوسف الشرافي

من جهته اعتبر النائب يوسف الشرافي أن تدمير بيت من أربع شقق قبل أيام هو عينة من النهج الذي يمارسه العدو الصهيوني تجاه الوجود الفلسطيني في

مدن الضفة الغربية والقدس تحديداً، مضيفاً: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بالمفاوضات وإنما يسترد بالقوة، وقد جربنا ذلك في معركة حجارة السجيل، ونطالب الفصائل المجاهدة بتنفيذ مقاومتها في الضفة الغربية والقدس، وإيقاف السلطة في رام الله للتنسيق الأمني الذي يصب في مصلحة العدو الصهيوني».

النائب د. سالم سلامة

أما النائب سالم سلامة فركز على وجوب تدريس مادة تاريخ القدس في المناهج العربية والإسلامية في مستويات التعليم

الابتدائي والاعدادي والثانوي والجامعي، وطالب

قادة العالم العربي والإسلامي بتحريض الشعوب على القتال والبدء الفوري بالإعداد والتجهيز لجيش القدس، والعمل على دعم المقاومة في فلسطين.

النائب عبد الفتاح دخان

بدوره قال النائب عبد الفتاح دخان إن المسجد الأقصى المبارك بني قبل أن يكون هناك يهود، وأن على العرب والمسلمين أن يعزموا أمرهم لتحرير

القدس، مؤكداً أن الجهاد فرض عين على كل مسلم لتحرير القدس ومسجدها الأقصى وتحرير فلسطين قاطبة.

النائب محمد فرج الغول

من ناحيته أكد النائب محمد فرج الغول أن هناك مستجدات على الساحة الإقليمية في الربيع العربي، والانتصار في معركة حجارة السجيل، وتطور

وضع السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة بحصولها على صفة مراقب، مشيراً إلى أنه أصبح الآن لدى السلطة القدرة على التوجه لمحكمة الجنايات الدولية، متسائلاً: لماذا لم يتم التوجه لهذه اللحظة؟

وأضاف: «هناك جرائم مكتملة الأركان ولا تحتاج إلى دليل وفيها انتهاك للقانون الدولي، لذلك مطلوب من الجميع بصورة عاجلة دعم خطوة التوجه لمحكمة الجنايات الدولية لمحاسبة الاحتلال».

النائب جمال نصار

ولفت النائب جمال نصار إلى أن تحرير القدس لا يكون على شكل رداً فعل، بل لابد أن تكون هناك إرادة سياسية عربية وقرار بتحرير القدس التي سلبت

من الأمة العربية والإسلامية، مضيفاً: «يجب أن يتحمل العرب والمسلمين المسؤولية بشكل واضح تجاه القدس، لأن القدس للأمة جمعاء، وإذا كان اليهود في العالم قسموا أدوارهم في كيفية تحويل مدينة القدس من مدينة عربية إسلامية فلسطينية إلى مدينة يهودية وأن يصبح الفلسطينيون فيها أقلية، لابد أن يكون التخطيط بالتخطيط والإرادة بالإرادة، وأن تكون المقاومة جزءاً من هذه الخطة الشاملة، ودون ذلك كل الجهود ستكون لا قيمة لها، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة».

النائب د. محمد شهاب



من ناحيته اقترح النائب محمد شهاب إبرام اتفاقية دولية لحماية المقدسات في مدينة القدس ووضع ضوابط صارمة لحماية الأماكن المقدسة وصيانتها تحت الاحتلال، وذلك من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية لسد جميع الثغرات الموجودة في القانون الدولي، والوقوف في وجه التهويد بكل السبل الممكنة.

النائب د. عبد الرحمن الجمل



بدوره قال النائب عبد الرحمن الجمل إن ما ورد في التقرير يدمي القلب ويشعرنا بالعجز عن حماية أقدس المقدسات على وجه الأرض، مشدداً على أنه لابد من

التفكير بخطوات عملية وفاعلة للتحرر من هذا العجز، وضرورة تحويل ما ورد في هذا التقرير إلى برامج عمل، وأن يقوم كل واحد منا بدوره ومسؤوليته تجاه هذه القضية.

واقترح الجمل أن يقوم المجلس التشريعي بجولة رسمية وشعبية على كافة الدول العربية والإسلامية في إطار حملة باسم جولة القدس، وتتعلق هذه الحملة بأهداف واضحة ومحددة لدعم صمود أهل القدس مادياً ومعنوياً وإعلامياً، وإيقاف كل الشعوب العربية والإسلامية عند مسئوليتها في هذه القضية.

النائب م. إسماعيل الأشقر



من ناحيته قال النائب إسماعيل الأشقر إن حركة حماس ذهبت إلى المصالحة، لأنها كانت تنظر لمصلحة الجبهة الداخلية الفلسطينية، وهي أولويتها لتوحيد كل الجهود تجاه القدس.

وأضاف: «لذلك نحن سوف ندعم كافة الجهود التي تذهب لإنهاء الانقسام البغيض، ونعمل على بناء الوحدة لنحافظ على الثوابت والحقوق الفلسطينية، وندع المجال أمام الأمة العربية والإسلامية أن تأخذ دورها المطلوب منها، دون التذرع بحالة الانقسام الفلسطينية».



النائب د. صلاح البردويل في حوار مع (البرلمان) :

لم نقتحم الحدود البلغارية ودخلنا بتأشيرات رسمية.. وزيارتنا حاولت قرع الجرس وتحريك المياه الراكدة في مواجهة إسرائيل



د. صلاح البردويل

**ينبغي تفعيل قدراتنا الدبلوماسية والإعلامية
فلسطينيا وعربيا وإسلاميا لمحاصرة الرواية
الإسرائيلية على الساحة الأوروبية**

**السلطة تتآمر علينا وتحاول
تشويه صورتنا بحثاً عن
شرعية زائفة**

**إدراج حماس على قائمة الإرهاب
ظلم وعمى سياسي وليس في
صالح أوروبا أو السلم الدولي**

(البرلمان) استكشفت أبعاد وتداعيات الزيارة سياسيا ، والخلفيات الكامنة وراء ترحيل الوفد البرلماني من بلغاريا ، عبر حوار مع النائب د. صلاح البردويل الناطق الإعلامي باسم الوفد ، وطرحت عليه الأسئلة التالية .

أحدث ترحيل الوفد البرلماني الفلسطيني التابع لكتلة التغيير والإصلاح البرلمانية من بلغاريا ضجة واسعة في الأوساط السياسية والإعلامية ، فلسطينيا وبلغاريا وأوروبا ، بفعل القدرة على اختراق ساحة دولة من دول الاتحاد الأوروبي الخاضع للرؤية والهيمنة الأمريكية .

القيادات العربية الجديدة تعاملًا مختلفًا وتضغط ويكون لديها أوراق قوة، وهذا ما يجعلها تتلمس ما اذا كانت الفترة القادمة سوف تشهد تحولا .

أعتقد حينها فقط يمكن للاتحاد الأوروبي أن يبدأ في تغيير نمط تعامله مع العرب والمسلمين وتمثيل الشعب الفلسطيني، أما اذا بقيت الأمور راکدة فإن هذه السياسة للاتحاد سوف تستمر منحازة ومؤيدة للاحتلال على حساب الشعب الفلسطيني.

هل تعتقدون أن موقف حماس بشكل خاص وأولوية الحق الفلسطيني بشكل عام، يلقي قبولاً في الأوساط الشعبية والحزبية والبرلمانية في الدول الأوروبية خلافاً للمواقف السياسية الرسمية؟

هذا يعتمد على أمرين، يعتمد أولاً على وضوح هذه القضية من خلال وسائل الإعلام ببروز الحق الفلسطيني والتأثير في الموقف الشعبي الأوروبي، وهذا ما حدث خلال العدوان على غزة في ٢٠٠٩ و٢٠١٢، هذا ما رأيناه، فقد كان هناك حدثاً إعلامياً ساخناً وصل الى كل مكان وكل قلب، فحدث التأثير. وبالفعل إسرائيل تزداد عزلة والموقف الاسرائيلي يزداد انفضاحاً.

وهناك الدبلوماسية والقدرة على نقل الرؤية الفلسطينية ورؤية حركة حماس الى الاتحاد الأوروبي، وإلى الشعوب والقادة الرسميين أو أقل من الرسميين، هذه الخطوات أعتقد أنها أقل مما يجب أن يكون عليه الأمر، لأنه لا يوجد دول عربية معنية أن تساعد حركة حماس، والسلطة أيضاً تعادي حركة حماس وبالعكس بل تحاول تشويه صورتها، بحثاً عن شرعية زائفة.

والحركة معزولة وممنوعة أوروبياً إلا من خلال لقاءات محدودة هنا وهناك، لذلك نحن نعول على تطور الدبلوماسية العربية في عصر الثورة والربيع العربي، وأيضا قيادة حركة حماس من خلال علاقتها الخارجية وخطابها الدولي مع هؤلاء الناس.

هل الرواية الفلسطينية قادرة على دحض الرواية الإسرائيلية على الساحة الأوروبية؟

بالتأكيد وبكل بساطة، في النهاية يظل البشر لديهم أمور منطقية يقتنعون بها وأمور غير منطقية لا يقتنعون بها، ولكن المشكلة تكمن أن الدعاية الاسرائيلية والضخ الاعلامي والدبلوماسي الصهيوني هو الذي يغير ويبدل ويشوه ويقلب الحقائق، وإذا ما وجدت الآلة العربية القدرة على عرض الصورة على حقيقتها، سواء كانت آلة دبلوماسية أو إعلامية. وهذا ما حدث في أحداث كبرى برز فيها العدو الصهيوني أنه مجرم وليس مظلوماً كما يصدر نفسه، وأنه قاتل للأطفال ومدمر لبيوت الأمنيين هذه الصور التي انعكست في تقرير غولدستون هي بداية لتفكك الرواية الاسرائيلية، وما شهدناه أيضاً من حادثة سفينة مرمرة وغيرها من الجرائم التي تجاوزت الفلسطينيين الى شعوب ودول أخرى، أعتقد أن كل هذا هو بداية لانهاير الرواية الاسرائيلية.

ولكن لا ينبغي أن تنتظر حتى تنهار هذه الرواية من خلال مآسي ومجازر تحدث للشعب الفلسطيني، وانما ينبغي أن نبادر وأن نُفَعِّل قدراتنا العربية والإسلامية، لا سيما الفلسطينية في أوروبا من أجل أن نسرع بانهاير هذه الرواية الاسرائيلية.

عالية.

وأعتقد أن هناك سببا آخر للضجة التي حدثت، فهذه الزيارة آتت بعد فترة من التفجيرات التي اتهم فيها حزب الله في بلغاريا، وقد كانت الأجواء ساخنة والتهامات متبادلة بين الأحزاب، واستغلت هذه القضية انتخابياً وإعلامياً، كل هذه الضغوط سرعت في عملية ترحيلنا من بلغاريا.

هل كان هناك خطر حقيقي على حياتكم الشخصية في بلغاريا بحكم أن نفوذ الموساد فيها واسع كما يقولون؟

نحن لم نشعر بهذا الخطر الداهم، وإن كان البعض قد حذرنا من ذلك بأن بلغاريا من الدول الاشتراكية القديمة الفقيرة قد تشتري فيها بعض الذمم، ويمكن أن يتم اختطافنا أو اغتيالنا.

بالطبع أخذنا احتياطاتنا، كان لدينا حراسات أمنية هناك من خلال شركة أمنية استأجرت بعض الحراس الأمنيين، وأخذنا احتياطاتنا من خلال عدم تحركنا أو وجودنا أو تنقلنا في أماكن تخص إسرائيليين أو يهود، واختصرنا الزيارة عندما شعرنا أن هناك تهديدات.

ولكن في المجمال أعتقد أنه ليس من السهل أن يقوموا باغتيال نواب في دولة من دول الاتحاد الأوروبي، فهذا خط أحمر، وبالتالي ليس هناك مصلحة لأي جهات، واسرائيل نفسها لا يمكن أن تقوم بذلك، الخطر كنا نحسب له حساب ولكن كنا مطمئنين أن القضية لن تصل الى هذا الحد.

ما تفسيركم للموقف الضبابي الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي بخصوص حركة حماس، فهو يلتقي مع ممثلين عن الحركة في السر فيما لا يتوانى عن مقاطعتها ووصمها بالإرهاب في العلن.. ما معنى هذا الموقف وانعكاسات ما حصل على مستقبل علاقة الاتحاد مع حماس؟

الاتحاد الأوروبي موقفه فيه نوع من النفاق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، لم ترتق سياسة الاتحاد الأوروبي حتى الآن الى مستوى أن يكون لها استقلالية كاملة والقدرة على اتخاذ قرار سياسي سيادي، فهي تنظر بعين الى مصالحها في الشرق وتنظر بعين أخرى الى الضغط الأمريكي الاسرائيلي، وما زالت تعيش هذه الثنائية. بالتالي دول الاتحاد تُقدّر مثلاً أن الولايات المتحدة هي التي تضمن لها مصالحها لدى الدول العربية فتلجأ اليها. ولو شعر الاتحاد الأوروبي أن مصالحه لا تأتي إلا عبر البوابة العربية مباشرة، فإنه بالتأكيد سوف يغير رأيه، ولكن هي ضامنة بأن مصالحها لن تهتز بضمان الولايات المتحدة، بالتالي سوف تتخذ الموقف المضاد للعرب والمسلمين والفلسطينيين ولا يؤثر عليها ذلك على الاطلاق؛ لأن العرب لن يعاقبوا في شيء، فالولايات المتحدة تنتزع لها ما تريد من هذه الدول.

وهذا الذي يجعل دول الاتحاد في لحظات تشعر بأن الربيع العربي الذي حدث يمكن أن يغير المعادلة، وتتعامل

نعم أن هذا الوزير سوف يستجيب للضغوط ويمارس عملية استنزافنا أو التأثير على زيارتنا وهذا ما حدث بالفعل.

ما طبيعة الضغوط التي مورست على الحكومة البلغارية للترجع عن موقفها بخصوص السماح لكم بزيارة بلغاريا؟ وهل هي ضغوط إسرائيلية أمريكية أم أن الأمر يتعلق أيضاً بخلافات داخل الحكومة البلغارية ومتعلقة بموقف السلطة الفلسطينية في رام الله؟

هي مجموعة من الضغوط، وفعلاً في بلغاريا في شهر يوليو القادم يعدون للانتخابات، وأن هناك صراعاً محموماً بين الأحزاب البلغارية على هذه القضية، وهذا الصراع المحموم يجعل الأحزاب تتصيد للحكومة أية أخطاء، وهذا يعتبر بالنسبة لهم خطأ جسيماً؛ أن دولة ملتزمة بقوانين الاتحاد الأوروبي بالفعل تسمح لقيادات من حركة حماس أن تدخل أراضيها رغم أننا نواب منتخبين، مع العلم بأن هذه الزيارة مخالفة للقانون الأوروبي الذي يضع قيادات حماس على قائمة الارهاب، فهذا يضعف الحكومة ويظهرها أمام الاتحاد الأوروبي ضعيفة من وجهة نظرهم.

أيضا مورست ضغوط أوروبية مباشرة من دول الاتحاد، بأنه كيف يتم ذلك وينسق للزيارة، وقد مورست ضغوط اسرائيلية هائلة من اللحظة الأولى منذ دخولنا العاصمة البلغارية صوفيا، حيث بدأت اسرائيل تمارس ضغطاً إعلامياً وسياسياً كبيراً جداً، وتساءل اذا كانت بلغاريا كعضو في الاتحاد الأوروبي قد غيرت موقفها من حركة حماس، باعتبار أن هذه أول زيارة للاتحاد الأوروبي من قبل قيادة حماس كما ورد في الإعلام، طبعاً في السابق هناك زيارات حدثت لدول أوروبية مثل سويسرا لكنها ليست عضواً في الاتحاد، ولم تحدث زيارات لدول عضو في الاتحاد الأوروبي مثل بلغاريا.

كذلك من الأمور المؤسفة أن السلطة الفلسطينية تلهث وراء سمعة خاصة وهي تحاول ليس فقط أن تتواطأ مع الأوروبيين بل أن تتآمر وتبرر أيضاً للأوروبيين، وهذا ما حدث في بلغاريا، بأنها بررت العمل المشين الذي مارسته الخارجية البلغارية تجاه نواب حماس، حيث قال أحدهم «إن هذه الدولة لها سيادتها ولا عيب أن تطرد نواب حماس»، طبعاً شخص مثل المالكي وزير خارجية رام الله، ليس منتخباً ولا معترف به في الشرعية الفلسطينية، ولا غرابة أن يصدر عنه مثل هذا الموقف.

وبالتأكيد حدث اتصال بين المالكي ووزير خارجية بلغاريا، وبلغه بأن السلطة في رام الله هي البوابة الوحيدة للدخول الى بلغاريا وليس حركة حماس، فكان هذا من مصلحة الطرفين، السفير الفلسطيني هناك استقبلنا استقبالا عادياً ولم تكن لديه أية مشكلة، ولكن عندما بدأت خارجية رام الله تتحرك فهو لم يملك أي شيء لأنه يخضع لها، والرجل كان محترماً جداً، وعبر عن أخلاق فلسطينية

هل تعتقد أن زيارتكم لبلغاريا حققت اختراقاً لجدار العزلة السياسية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الشرعية الفلسطينية؟

أولاً ينبغي التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي انسياقاً وراء الموقف الأمريكي والاسرائيلي وبدون تمحيص، وضع حركة شعبية مجاهدة مناضلة مثل حركة حماس على قائمة الارهاب؛ في خطوة هي ظلم كبير جداً وعبرة عن عمى سياسي لا يمكن أن يقبله أي إنسان عاقل. حتى في الشعوب الأوروبية في اعتقادي لو وضعت هذه الخطوة أمام المنطق والعقل والمصلحة الأوروبية فإن الجميع سيقول بأن هذه الخطوة ليست في مصلحة أوروبا وليست في مصلحة السلم الدولي.

ومن ناحية ثانية إن الرواية الاسرائيلية هي السائدة في أوروبا للأسف الشديد، والعدو الصهيوني من خلال آلهة الإعلامية ومن نفوذ لويي في كل هذه الدول، يمتلك قدرة على أن يضغط على صناع القرار في أوروبا لكي يتخذوا خطوات مثل هذه الخطوة الاجرامية الظالمة بوضع حماس على قائمة الارهاب.

نحن باستمرار حاولنا من خلال لقاءات مع وفود قادمة إلى غزة، أو من خلال لقاءاتنا مع بعض الشخصيات خارج قطاع غزة أن نقنع هؤلاء الناس بأن المقاطعة التي يقيمونها مع حركة حماس هي بلا فائدة، لاسيما أنها فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي والبلديات، وحركة حماس حركة تمثل أغلبية الشعب الفلسطيني، وهي الواجهة التي يجب أن ينتبهوا الى أهميتها وألا يمارسوا عملية العزلة التي أرادها العدو الصهيوني عليها، العدو الصهيوني يسعى من خلال هذه العزلة إلى تجنب نفسه الضغط الأوروبي من أجل أن يعيد للفلسطينيين حقوقهم لكن للأسف الشديد العدو ينجح، الأوروبيون يظنون أن مصالحهم مع اسرائيل ولا يوجد لهم مصلحة عند الدول العربية؛ وما يغذي هذه القطيعة أن الدول العربية غير مهتمة بالأوراق التي لديها للضغط على أوروبا وإجبارها على التعامل باحترام مع العرب وممثلي الدول العربية والنواب الشرعيين مثل نواب حركة حماس.

لذلك في ظل هذه المعطيات نحن حاولنا أن نقرع الجرس ونحرك المياه الراكدة، ولم نقتحم أوروبا اقتحاماً ولم نخترق حدودها تهربياً، انما دخلنا من خلال تأشيرة رسمية من سفارة بلغاريا في القاهرة، ودخلنا الى المطار واستقبلنا استقبالا خاصاً VIP، وبكل الاحترام دخلنا الى العاصمة صوفيا، والتقينا وسائل إعلام وشخصيات بلغارية، منهم من أراد أن يفصح عن لقائه معنا ومنهم من ترك لنفسه الأمر بأن يفصح عن اللقاء أو لا، والتقينا وسائل إعلام كثيرة من فضائيات رسمية وغير رسمية، وأعتقد أننا بلغنا الرسالة.

ونحن نعلم أن وزير الخارجية البلغاري كما يقولون في بلغاريا يحمل جنسية مزدوجة بلغارية واسرائيلية، وكنا

د. بحر يشيد بجهودها في حفظ الأمن وخدمة المواطنين

المجلس التشريعي يتفقد مرافق ومقرات وزارة الداخلية

تفقد وفد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مرافق ومقرات وزارة الداخلية، مطلعاً على إنجازاتها في الملف الأمني خلال الفترة السابقة على صعيد الاعمار والتدريب والتطوير وتأهيل الكوادر الأمنية ومنسبتي الوزارة. وشارك في الجولة التي انطلقت من استراحة الهدى على شاطئ بحر غزة نائباً من

المجلس التشريعي، وكان في استقبالهم وزير الداخلية والأمن الوطني فتحي حماد وعدد من قادة الأجهزة الأمنية وضباط الوزارة. وشملت الجولة إطلاع نواب المجلس التشريعي على عمل كلية الشرطة ومديرية التدريب والشق المدني بالداخلية، ومركز شرطة الشاطئ غرب غزة، ومركز شرطة جباليا النزلة، ومركز إصلاح وتأهيل الشمال، ومستشفى بلسم العسكري في شمال غزة.

تفقد كلية الشرطة

وزار الوفد في مسهل الجولة مقر كلية الشرطة الفلسطينية، وكان في استقبالهم عميد الكلية اللواء ناصر مصلح وعميدها السابق العميد محمد صيام ولضيف من الضباط والمدرسين. وأشاد بحر بإنجازات الداخلية على الصعيد الأمني والتدريبي، مؤكداً أن الإعداد الذي تقوم به الوزارة يدل دلالة واضحة على إعداد شعبنا العدة لتحرير فلسطين والقدس المحتلة.

كما زار نواب المجلس التشريعي المقر الرئيس للمديرية العامة للتدريب بوزارة الداخلية بمنطقة أنصار غرب غزة، وكان في استقبالهم مديرها العقيد محمود صلاح ولضيف من الضباط والمدرسين. وأكد بحر أن لجنة الرقابة والحريات في المجلس التشريعي تتواصل بشكل دائم مع الداخلية على مستوى الأداء وكل ما تتطلبه مهام ووظائف المجلس التشريعي.

وأشار بحر إلى أن جولة نواب التشريعي على مقر الداخلية للاطلاع على إنجازاتها الأمنية عززت النظرة الايجابية للنواب عن إنجازات الوزارة وألقت بأثر كبير على نفوسنا حول تطور الداخلية وتأهيلها وتدريبها لكوادرها مما يؤهل شعبنا لمزيد من التقوية على الصعيد الأمني والتطلع للتحرير.

فيما لفت الوزير حماد إلى أن الداخلية على تواصل مستمر مع المجلس التشريعي وتسعى دائماً لعرض إنجازاتها الأمنية على المجلس عبر تنظيم جولات ميدانية تفقدية لعمل الأجهزة الأمنية ومرافق الوزارة.



نواب التشريعي يتفقدون المتدربين بكلية الشرطة

الفرقان في عام ٢٠٠٨م وحرب حجارة السجيل عام ٢٠١٢م.

بدوره، أكد وزير الداخلية أن آخر استطلاع رأي أجرته مؤسسة مشهود بنزاهتها أشار إلى حصول الوزارة على ٦٧٪ من نسبة رضا الجمهور في قطاع غزة إزاء بسط الأمن والأمان، مبيناً أن الشرطة حققت نسبة ٧٠٪ من رضى الجمهور تقديراً لجهودها في بسط الأمن.

من جانبه أكد النائب محمد فرج الغول أن الداخلية شهدت تطوراً كبيراً جداً في الجانب الأمني، مستطرداً: «نشهد يومياً تطوراً كبيراً في أداء الأجهزة الأمنية بفضل المؤسسات لهذا العمل».

السجيل مؤخراً، وكان في استقبالهم وكيل الوزارة كامل أبو ماضي وعدد من المدراء العاملين في الشق المدني. وقال النائب يحيى العبادسة رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي: «وزارة الداخلية بمثابة نموذج استثنائي في الحالة الفلسطينية وحالة فريدة غير مسبقة في العطاء والصمود رغم الاستهداف والمعوقات والعمل تحت الضغط».

تفقد مركز الشاطئ

كما زار وفد المجلس التشريعي مركز شرطة الشاطئ، وكان في استقبالهم مدير عام الشرطة الفلسطينية العميد تيسير البطش ولضيف من مدراء الشرطة وضباطها.

الضباط وعناصر الشرطة. وقدم الوزير حماد شرحاً وافياً لنواب التشريعي حول أقسام ودوائر مركز شرطة جباليا النزلة ووقوعه في منطقة مكتظة بالسكان في محافظة الشمال تخدم أكثر من ٤٠ ألف نسمة.

وتجول النواب بين أقسام ومرافق المركز واطلعوا على الأوضاع المعيشية للموقوفين في النظاري، واستمعوا بعدها لعناصر الشرطة النسائية في المركز وتم عرض آلية عملهن والإنجازات المتحققة.

وأثنى النائب سيد أبو مسامح على إنجازات وزارة الداخلية بكافة أجهزتها الأمنية والشرطية في حفظ الجبهة الداخلية خلال الفترة السابقة، معرباً عن فخر المجلس التشريعي وشعبنا بتلك الإنجازات.

تفقد مركز إصلاح وتأهيل الشمال

في سياق متصل، تفقد نواب المجلس التشريعي الأوضاع المعيشية لنزلاء مركز إصلاح وتأهيل محافظة الشمال، وتعرفوا على أبرز مهام مديرية الإصلاح والتأهيل في مجال الارتقاء بالنزلاء.

تفقد مستشفى بلسم العسكري

كما تفقد الوفد مستشفى بلسم العسكري شمال غزة، مطلعاً على عملية الإعمار التي تمت فيها مؤخراً.

واستعرض مدير الخدمات الطبية العقيد عاطف الكحلوت أمام نواب التشريعي أبرز إنجازات المديرية على صعيد الخدمات المقدمة والبناء وتطوير المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية.



لدى زيارتهم لمركز شرطة جباليا النزلة



لدى تفقدهم إحدى المقرات الأمنية

بدوره أجمل بحر رؤيته لعمل وأداء وزارة الداخلية قائلاً: «اطلعنا اليوم على إنجازات وزارة الداخلية وعمل أجهزتها ورأينا إصراراً على المضي قدماً نحو بناء وخدمة المجتمع الفلسطيني ورأينا إرادة وعزيمة قوية لحفظ أمنه ودعم استقراره».

تفقد مركز جباليا

في ذات السياق، تفقد أعضاء المجلس التشريعي مركز شرطة جباليا النزلة شمال غزة، وكان في استقبالهم محافظ شرطة الشمال المقدم محمد أبو سيسي ومدير المركز ولضيف من

واستعرض العميد البطش إنجازات الشرطة الفلسطينية خلال المرحلة السابقة، مؤكداً أنها طورت عملها رغم العدوان الصهيوني الذي استهدف مقارها ومراكزها وأسفر عن ارتقاء عدد كبير من ضباطها وأفرادها خلال حرب

تفقد الشق المدني

إلى ذلك تفقد أعضاء المجلس التشريعي عمل إدارات الشق المدني التابعة لوزارة الداخلية بمقرها الرئيس جنوب غزة الذي تعرض للاستهداف الصهيوني المباشر في حرب حجارة

بهدف التواصل الفعال وحل الإشكاليات التي تواجه القطاع الصحفي والإعلامي

لجنة الرقابة بالمجلس التشريعي تناقش مع مندوبي المؤسسات الإعلامية العاملة واقع الحريات الإعلامية في القطاع

بحضور رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة ومقررها النائب هدى نعيم وعضو اللجنة النائب د. عبد الرحمن الجمل، ومشاركة عدد من ممثلي وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية.

ناقشت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي واقع الحريات الإعلامية في قطاع غزة، وذلك خلال اجتماع عقدته مع مندوبي وسائل الإعلام العاملة في القطاع في مقر المجلس،

نحو تواصل فعال

وافتح النائب يحيى موسى اللقاء مرحبا بالأخوة الإعلاميين. مثمنا جهودهم ودورهم في خدمة قضايا المواطنين والعمل على إبرازها لمعالجتها من قبل المسؤولين. وأشار النائب العبادسة إلى أن الحالة الفلسطينية حالة مختلفة عن غيرها، وأن جميع من يعمل في هذه المهنة يعمل في إطار من المهنية والوطنية، مضيفاً: «لذلك قد يختلف العمل في ميدان الإعلام في فلسطين عن غيره». وبين النائب العبادسة أن هدف اللقاء هو التواصل المباشر بالعاملين في ميدان الإعلام لنتستمع منهم حول حالة الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحفي حتى نتفاعل معهم ونستمع منهم ونكون سنداً لهم.

هدف اللقاء

في ذات السياق أكدت النائب هدى نعيم أن لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي تسعى للحفاظ على الحريات الموجودة في القطاع. وتابعت: «لذلك ارتأينا أن نجتمع معكم حتى نستمع لمشاكلكم ومعرفة مساحة الحرية التي يعمل بها الصحفي في قطاع غزة وطبيعة المشاكل التي يواجهها إن وجدت بهدف العمل السريع على حلها وتجاوزها نحو حرية كاملة للصحفيين».

لقاء هام

من جهتهم أعرب عدد من الصحفيين عن شكرهم للجنة الرقابة في المجلس التشريعي على تنظيمها هذا اللقاء، مؤكداً على أهميته وضرورة استمراره، لافتين إلى وجود عدد من الإشكاليات التي تواجه العمل الصحفي والتي تبدأ بنقص القوانين الإعلامية. مشاكل وعقبات وأشار الإعلاميون إلى عدد من المشاكل الميدانية التي تواجههم أثناء العمل الميداني متعلقة بعقبات يضعها ر جل الأمن أو الشرطة خلال تغطية بعض الأحداث.

د. بحريستقبل فريقاً دولياً لتقييم عمل مؤسسات حقوق الإنسان

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفريق الدولي المكلف بتقييم عمل مؤسسات حقوق الإنسان وفي مقدمتها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، والذي يتكون من جون بيك وهو ناشط وخبير دولي بحقوق الإنسان وأستاذ القانون في جامعة سدني في أستراليا، وسيبيليا كارلس استشارية وناشطة وخبيرة في إدارة مؤسسات حقوق الإنسان.

وأشار بحر في مستهل حديثه مع الوفد إلى الظروف التي يمر بها الأسرى وتكبد الاحتلال بهم وبذويهم، مطالباً الوفد ببذل مزيد من الجهود من خلال المؤسسات الحقوقية الدولية التي يعملون بها لإجبار الاحتلال على تحسين ظروف أسرانا وانتزاع حقوقهم الإنسانية من السجن. ونوه إلى أن الاحتلال لم يحترم بنود اتفاقية صفقة وفاء الأحرار ويعاود اعتقال المحررين دون أن يلقي ذلك موقفاً حازماً من المؤسسات الحقوقية الدولية. وأشاد بحر بالمؤسسات المحلية العاملة بهذا المجال، مشدداً على ضرورة توثيق انتهاكات

الاحتلال للقانون الدولي وجرأته بحق أبناء الشعب الفلسطيني، مؤكداً بأنها جرائم مكرمة وواضحة لا تحتاج لدليل لإثباتها. ولفت بحر إلى اهتمام المجلس التشريعي بحقوق الإنسان الفلسطيني والمحافظة عليها، مؤكداً أن التشريعي يقدم كل التسهيلات اللازمة لعمل تلك المؤسسات بهدف إنجاح عملها على أكمل وجه.

وبخصوص عمل الهيئة المستقلة لحقوق المواطن طالب بحر بتوسيع مجلس المفوضين ليشتمل على أكبر قدر ممكن من شرائح الشعب الفلسطيني ليتسنى للهيئة ممارسة عملها وتنفيذ مهامها بشكل أكثر فعالية وقوة، مؤكداً على رغبته بأن تتمتع الهيئة باستقلالية أكبر. من جانبه أكد جون بيك على دعمه لاستقلالية كافة المؤسسات الحقوقية، موضحاً بأنه يدعم تلك المؤسسات لتكون أكثر تحملاً بغض النظر عن الجهات الداعمة لها، منوهاً إلى أن دور فريقه يتركز في توجيه النصائح وتقديم الاستشارات للمؤسسات حول كيفية العمل وفقاً لمبادئ الاستقلالية والنزاهة والشفافية.

د. بحر لدى لقائه مع الفريق الدولي لتقييم عمل المؤسسات الحقوقية



آفاق آفاق

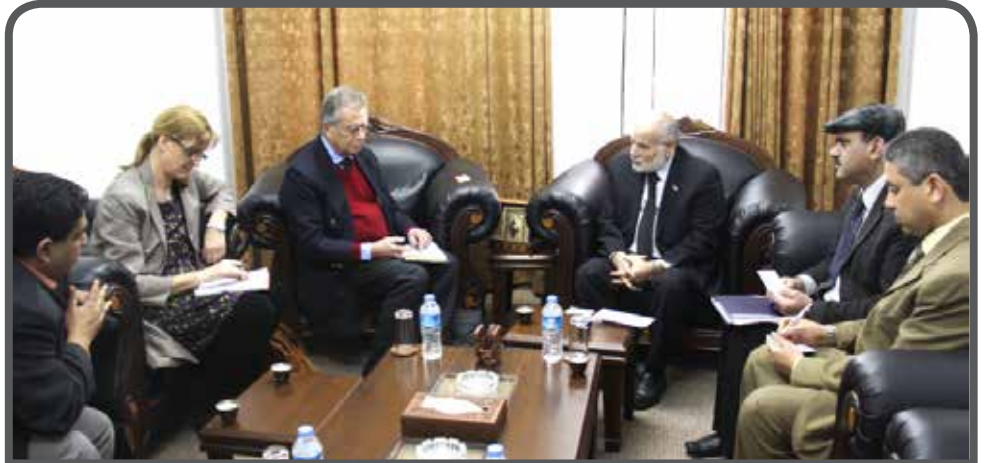
مؤمن بسيسو

«فتح».. الغرق في بحر الأوهام

من أطرف ما قرأت ما خطه الناطق باسم فتح أحمد عساف في صفحته على «الفيسبوك» حول ما أسماه المفاوضات السرية بين حماس وإسرائيل، وصمها بـ «الخطيرة جداً»، ونتاجها الكارثية على الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وجملة التساؤلات الحساسة التي أثارها حول مسألة التمثيل الشرعي بديلاً عن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير. كلمات الناطق عساف تعبر عن حقيقة موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح، وتجسد دعرهما من أية شبهة تفاوض فلسطينية مع الاحتلال خارج نطاق الدائرة الحصرية التي احتكرتها السلطة والمنظمة طيلة العقدين الماضيين. المفاوضات المقصودة التي يجري الحديث عنها فتحاويًا تتعلق بالحوارات غير المباشرة بين حماس وإسرائيل التي تدور في القاهرة بواسطة مصرية استكمالاً لاتفاق التهدئة الذي وضع حداً للحرب الأخيرة على غزة، ونص على وضع ترتيبات معينة بشأن رفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع. من الصعوبة بمكان تفهم موقف فتح والسلطة إزاء حوارات أو قل مفاوضات القاهرة الراهنة، فالقضية تتعلق بجهد وطني حقيقي غير ملتبس بشبهة الموقف السياسي، ويهدف إلى رفع الحصار عن القطاع وتلبية الاحتياجات الإنسانية لأهالي غزة الصامدين. توزيع الاتهامات الثقيلة الذي تجترحه فتح ذات اليمين وذات الشمال عبر ناطقيها الإعلاميين من شأنه أن يمس صلب الجهود المخلصة الرامية إلى تحقيق المصالحة، ويكرس انطباعات غير سارة عن حقيقة الموقف الفتحاوي الذي يصير على عدم مغادرة مواقفه الحزبية والانطلاق إلى فضاء المواقف الوطنية الرحبة التي تظللها مفاهيم الشراكة والوفاق والتعايش المشترك. ترمي فتح حماس بدائها القديم، وتكرر عليها إجراء مفاوضات مع الاحتلال لا تتضمن ضمن أجندتها القضايا الكبرى كالكف واللاجئين وغيرها رغم أنها تنكر عليها دخول أي بوابة من بوابات «المعتزك التفاوضي» لأي هدف كان وتحت أي صفة كانت، وتشكك في صدقية نواياها التفاوضية وأهدافها الوطنية. متى ستترك فتح أن مشروعهما الوطني القائم على خيار التفاوض إلى ما لا نهاية قد سقط تماماً، وأن منظمة التحرير أضحت كيانا هلامياً يتم استدعاؤه وقت الحاجة والأزمات، وأن سياسة تصدير الأزمات إلى حماس أو غيرها لن تفلح في إنقاذها من أسئلة التحديات الملحة التي تفرضها المرحلة القادمة؟! التفاوض ليس عيباً أو حراماً حين يتعلق الأمر بتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ومن بينها رفع الحصار والمعاناة عن أهالي القطاع، لكنه يكون جريمة في حق الوطن والشعب والقضية حين يتحول إلى ملهاة بلا أفق ودوام من العبث الذي يضع الحقوق الوطنية الكبرى في بؤرة المساومة والابتزاز. فتح مدعوة اليوم إلى نقية خطاها السياسي والإعلامي التوتيري، وبسط جسور الوفاق مع حماس والفصائل الأخرى، والنزول عند استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة تحديات ومخططات الاحتلال، بدلاً من الغرق في بحر الأوهام والسباحة عكس تيار المصالح والحقوق الوطنية.



اللجنة القانونية تعقد ورشة عمل لمناقشة قانون معدل لاجراءات الجزائية بحضور خبراء وأكاديميين



د. بحر لدى لقائه مع الفريق الدولي لتقييم عمل المؤسسات الحقوقية